

ECA/SA/ICSOE/XXVI/2020/8

Distr.: General
5 January 2021

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء للجنوب الأفريقي
الاجتماع السادس والعشرون

عبر الإنترنت، ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الحكومية الدولية
لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن
أعمال اجتماعها السادس والعشرين



A. 21-00006

أولاً - افتتاح الاجتماع

ألف - أولاً مقدمة

١ - ترأست حكومة ليسوتو الاجتماع السادس والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي، وعُقدت عبر على الإنترنت يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ تحت عنوان "السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو فعال يقوده القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل في الجنوب الأفريقي".

باء - الحضور

٢ - شارك في الاجتماع مندوبون من الدول الأعضاء التالية في الجنوب الأفريقي، يمثلون وزارات الزراعة والتجارة والتنمية الاقتصادية والمالية والشؤون الخارجية والصناعة والتجارة: إسواتيني، وأنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.

٣ - وكان من بين المشاركين في الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ والقطاع الخاص والمنظمات الجامعة للقطاع الخاص؛ والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ومنظمات النساء التاجرات؛ ومنظمات الشحن؛ ودور الإعلام المطبوعة والرقمية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي. وشارك أيضا في الاجتماع الافتراضي خبراء ومستشارون مستقلون معنيون بتنمية القطاع الخاص، والتصنيع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكامل الإقليمي، والتجارة في السع والخدمات.

جيم - البيانات الافتتاحية

٤ - ألقى السيد، تابو سوفونيا، وزير المالية في ليسوتو، الكلمة الرئيسية لافتتاح الاجتماع، عقب ملاحظات ترحيبية أدلى بها السادة سيزو مولانغا، مدير المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وسلفاتور نيونزيمبا، منسق الأمم المتحدة المقيم في ليسوتو؛ وماراندا لوتيمبو، موظف أقدم لشؤون السياسات في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي (ممثل الاتحاد الأفريقي)؛ وبروفيدانس مافوي، مدير الصناعة والزراعة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) (مثلا عن الأمين العام)؛ وسيبونغينخوسي كريستوفر مافوسو، مسؤول سياسات الترويج بوزارة التجارة والصناعة والتجارة في إسواتيني (مثلا عن إسواتيني بوصفها رئيس مكتب الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الحكومية الدولية).

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال

٥ - انتخبت اللجنة البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: ليسوتو

نائب الرئيس: ملاوي

المقرر: جنوب أفريقيا

٦- اعتمدت اللجنة الحكومية الدولية جدول الأعمال التالي لدورتها السادسة والعشرين:

- (أ) الجلسة الافتتاحية
- (ب) انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- (ج) عرض يقدمه ضيف الاجتماع السادس والعشرين الخاص، معالي الأستاذ مُتولي نكوبي، وزير المالية والتنمية الاقتصادية، بعنوان "تأثير جائحة كوفيد ١٩ على أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وتنفيذ استراتيجيات إعادة البناء بشكل أفضل: تجارب من زيمبابوي".
- (د) تقارير نظامية تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:
- '١' الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي.
- '٢' الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي.
- '٣' تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في الجنوب الأفريقي: التقدم المحرز وحالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (هـ) عرض تقرير مواضيعي بعنوان: "السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو فعال يقوده القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل في الجنوب الأفريقي".
- (و) حلقة نقاش بعنوان: "معالجة القيود التي تعترض نمو القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي في سبيل تحقيق نمو اقتصادي وإيجاد فرص عمل".
- (ز) حلقة نقاش بعنوان: "دعم الاستجابات لجائحة كوفيد ١٩ في الجنوب الأفريقي في سبيل إعادة البناء بشكل أفضل وأسرع: تجربة الشركاء الإنمائيين".
- (ح) عرض توصيات ونتائج اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن: "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي".
- (ط) عرض بعنوان: "دعم بلدان الجنوب الأفريقي لاعتماد ودمج كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة".
- (ي) حلقة نقاش بعنوان: "تعزيز قدرة القطاع الخاص على استغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".
- (ك) أي مسائل أخرى.

(ل) تاريخ انعقاد الاجتماع القادم ومكانه.

(م) النظر في البيان الختامي للاجتماع السادس والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي واعتماده.

(ن) اختتام الدورة.

ثالثا - سرد وقائع الجلسات

ألف - عرض قدمه ضيف الاجتماع السادس والعشرين الخاص

٧- قدم وزير المالية والتنمية الاقتصادية في زيمبابوي، متولي نكوبي، عرضاً بعنوان "تأثير جائحة كوفيد ١٩ على أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وتنفيذ استراتيجيات إعادة البناء بشكل أفضل: تجارب من زيمبابوي".

باء - عرض التقارير

٨- نظرت اللجنة الحكومية الدولية في ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة عن: (أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ والتوقعات لعام ٢٠٢١؛ (ب) وأداء برنامج المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (ج) والتقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز على حالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة.

٩- وعرضت اللجنة الحكومية الدولية وناقشت نتائج الدراسة المواضيعية بشأن "السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو فعال يقوده القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل في الجنوب الأفريقي". وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة أيضاً توصيات فريق الخبراء المخصص الذي اجتمع عبر الانترنت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بشأن موضوع "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي".

١٠- ونظرت اللجنة في التقرير المتعلق بالأداء البرنامجي للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٢٠ وبرنامج العمل للعام ٢٠٢١ وأيدتهما.

رابعا - ملاحظات

١١- قدمت اللجنة الحكومية الدولية عدة ملاحظات على أساس العروض التي قدمتها الأمانة وما تلاها من مناقشات وحلقات نقاش.

١٢- فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة في مواجهة الجائحة والخيارات والاستراتيجيات اللازمة لإعادة البناء بشكل أسرع وأفضل والعودة بقوة وتجاوزها، فإن اللجنة:

(أ) لاحظت أن الجائحة دمرت الاقتصادات التي تعاني أصلاً في الجنوب الأفريقي وقلبت اتجاه مسار ما تم

إحرازه من تقدم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

- (ب) تطرقت إلى الأثر السلبي للجائحة على التقدم القطاعي والتصنيع والسياحة والتجارة والاستثمار؛
- (ج) أعربت عن انزعاجها من بطء وتيرة الإصلاحات في مجالات الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعدين والطاقة والنقل التي أجريت لضمان الأمن الغذائي، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنوع، وتطوير سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية؛
- (د) لاحظت مع القلق تفاقم الأزمات المالية والديون بين الدول الأعضاء، وكيف أن دوامة الديون الناشئة تحوّل الموارد بعيدا عن الضرورات الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك البرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى قلب اتجاه مسار المكاسب التي سبق تحقيقها؛
- (هـ) أعربت عن جزعها من تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي، الناجم في جزء منه عن البطء الهيكلي في النمو، وانخفاض الثقة في الأعمال التجارية، وتراجع تدفقات الاستثمارات، وضعف بيئة السياسات، وجائحة كوفيد ١٩ التي أدت إلى قطع سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية؛
- (و) أشادت بالتضامن الإقليمي والقاري والعالمي الذي تجلّت في التصدي للجائحة وآثارها؛
- (ز) كرّرت وأيدت عزم الدول الأعضاء على العمل معا للتصدي للكوارث الصحية والبيئية في المستقبل وغيرها من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية العالمية؛
- (ح) لاحظت أن التأهب للجوائح محدود بين الدول الأعضاء وأن الحيز المالي ضيق (أي الافتقار إلى موارد لتحمل الصدمات) للتصدي للجائحة؛
- (ط) تحسّرت للارتفاع الحاد غير المقبول في حالات العنف القائم على نوع الجنس وإساءة معاملة الأطفال، وهو ما زادت عمليات الإغلاقات الناجمة عن الجائحة حدة؛
- (ي) أعربت عن استياء جماعي من المزارع المتعلقة بتبيد الأموال الموجهة لمعالجة أثر الجائحة على الصحة وسبل العيش، ودعت الدول الأعضاء إلى إنشاء آليات لاستعادة الموارد المنهوبة وإعادة توجيهها إلى الاستخدامات المناسبة مع متابعة المذنبين؛
- (ك) أكدت على أهمية وجود قطاع خاص يتمتع بقدرات جيدة ورأس مال جيد، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، باعتباره ركيزة للانعاش، وإعادة البناء بشكل أفضل، والعودة بقوة وتجاوز الجائحة؛
- (ل) أكدت على الحاجة إلى إدماج قضايا تغير المناخ في كل الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والإقليمية الشاملة، باعتبارها ركيزة للاستعداد لمواجهة التحديات الناشئة عن الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الناجمة عن الطقس؛
- (م) لاحظت أن عدة مؤشرات تتسم بندرة عامة في البيانات اللازمة لتيسير التخطيط المستنير واتخاذ القرارات

على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ن) لاحظت بارتياح الخطوات الاستباقية التي اتخذتها الدول الأعضاء ولا تزال تتخذها لوقف انتشار الجائحة، والموارد التي حشدت للتخفيف من آثارها السلبية على الأرواح وسبل العيش.

١٣- فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى نمو يقوده القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل، فإن اللجنة:

(أ) أكدت على أهمية وجود قطاع خاص يتمتع بقدرات جيدة في قيادة الانتعاش الاقتصادي والنمو من خلال إيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة؛

(ب) لاحظت أن هناك تحديات جسام تواجه القطاع الخاص، فيما يتعلق بالتمويل والطاقة والنقل والأسواق والمعايير التقنية، فضلاً عن التحديات التقنية والتشغيلية الأخرى، التي تقوض الإنتاج والقدرة التنافسية عموماً؛

(ج) أبرزت مختلف الفرص التجارية الوطنية والإقليمية التي يمكن للقطاع الخاص استغلالها على نحو مربح، إلا أنها أعربت عن أسفها لعجز القطاع الخاص الإقليمي، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، عن الاضطلاع بدور قيادي في استغلال تلك الفرص؛

(د) لاحظت ارتفاع مستويات الطابع غير الرسمي في الدول الأعضاء، والتحديات التي يطرحها العمل غير اللائق الذي كثيراً ما يرتبط بالقطاع غير الرسمي، وبالتالي الحاجة إلى تحسين عمل ذلك القطاع؛

(هـ) أكدت على أهمية الأطر الصناعية الإقليمية في ترسيخ بيئة مواتية لازدهار القطاع الخاص، غير أنها أعربت عن أسفها لبطء وتيرة التنفيذ على الصعيد الوطني بسبب انعدام الإرادة السياسية؛

(و) أبرزت الفرص الهائلة التي تتيحها سلال القيمة في قطاعي الزراعة والتعدين وفي قطاع الخدمات المتنامي، لا سيما في ضوء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ز) شددت على أهمية الارتقاء بالمهارات في ترسيخ القيمة المضافة وتطوير سلاسل القيمة، وأكدت على أهمية اتباع نهج إقليمي لتنمية المهارات.

١٤- فيما يتعلق بالتقدم المحرز في موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي وباستراتيجيات التجارة في الخدمات، فإن اللجنة:

(أ) أكدت على أهمية أن تصدق الدول الأعضاء على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإيداع صكوك التصديق، ووضع استراتيجيات وطنية مناسبة من أجل التمتع بالفوائد كدول أطراف بمجرد بدء التجارة بموجب الاتفاق في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١؛

(ب) اعتبرت الاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية لتسريع تدفقات الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء عاملاً أساسياً لنمو القطاع الخاص؛

(ج) أبرزت الحاجة إلى تيسير إنشاء منبر لتبادل الخبرات في تنفيذ الاتفاق حتى تتمكن الدول الأعضاء من التعلم من بعضها بعضاً؛

(د) أكدت على التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في مجال القدرات، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في استغلال الفرص الهائلة التي يتيحها تحرير التجارة في ظل التعاون في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) أكدت على ضرورة تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة وإضافة القيمة في قطاع الخدمات على الصعيد الوطني، ثم توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل الصعيد الإقليمي؛

(و) أكدت على ضرورة مواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية في قطاع الخدمات على الصعيد الإقليمي لتيسير الاستثمارات عبر الحدود في قطاع الخدمات؛

(ز) أعربت عن أسفها لعدم وجود بيانات للقياس المستنير لمساهمة الخدمات والتجارة في الخدمات في الاقتصادات الوطنية والإقليمية على السواء؛

(ح) تأسفت لعدم وجود سياسات منسقة في جميع الدول الأعضاء في المنطقة من أجل تسخير التكنولوجيات الرقمية لتحسين القدرة التنافسية في قطاع الخدمات وإطلاق العنان للتجارة في الخدمات التي كانت حتى الآن غير قابلة للتداول مثل التعليم والصحة من خلال وسائل الاتصال عن بعد؛

(ط) أشارت إلى الخبرة التقنية المحدودة في قطاع الخدمات في المنطقة باعتبارها عائقاً رئيسياً أمام تسارع النمو في هذا القطاع؛

(ي) لاحظت أن الاضطرابات في التجارة بسبب عمليات الإغلاق وغلق الحدود وتعليق النقل تؤكد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بتنويع الاقتصادات وتعزيز القطاعات التي تعتمد في معظمها على الواردات من خارج المنطقة، مثل قطاع الصحة؛

(ك) أكدت على أن الجائحة تتيح فرصة للدول الأعضاء للاستثمار في التكنولوجيات الرقمية من أجل الإنتاج والخدمات على السواء، وإصلاح الخدمات العامة من خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية وزيادة استخدامها.

خامساً - التوصيات

١٥ - قدمت اللجنة توصيات بشأن: (أ) تعزيز و/أو تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ب) وإنشاء منبر لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي؛ (ج) وحفز الابتكار في القطاع الإنتاجي، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ (د) وإعادة البناء بشكل أفضل وأسرع والعودة بقوة وتجاوز الجائحة.

١٦ - فيما يتعلق بتعزيز و/أو تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي الوطنية والإقليمية، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) العمل بشكل دؤوب على خفض الدين العام، والإنفاق بحكمة على المجالات ذات الأولوية، ورصد الضغوط التضخمية الناشئة عن قرارات الإنفاق هذه؛

(ب) إعادة هيكلة الموارد الحالية بعيدا عن الإنفاق الرأسمالي المقرر سابقا، حيثما أمكن، قبل النظر في الاقتراض؛

(ج) ترسيخ بيئة مواتية للمستثمرين من خلال الثقة التامة في السياسات العامة (لا سيما السياسات القطاعية المتصلة بالاستثمار)؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك عدم التسامح مطلقا مع حالات الفساد الفعلية أو المحتملة؛

(د) تنفيذ إصلاحات قطاعية لتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية والإقليمية، وضمان الأمن الغذائي، وإيجاد فرص العمل ودعم نمو اقتصادي أسرع؛

(هـ) الاجتهاد في تعزيز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك من خلال: تعزيز تحسين النواتج التعليمية والصحية؛ وإيجاد فرص عمل، خاصة للشباب والنساء، من خلال دعم القطاعات ذات الصلة التي تتطلب عمالة كثيفة وتشجع ريادة الأعمال؛ وضمان عدم التسامح مطلقا مع العنف القائم على نوع الجنس وإساءة معاملة الأطفال؛

(و) اعتماد استراتيجيات فعالة وشاملة للجنسين والشباب بوصفها ركائز للتصنيع من أجل النمو وإيجاد فرص العمل في المنطقة؛

(ز) معالجة العوامل المسؤولة عن خفض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في اقتصادات الدول الأعضاء؛

(ح) تيسير تطوير سلاسل القيمة داخل المنطقة لتحفيز الطلب المحلي ووضع الاقتصاد في مأمن من التحديات الناشئة عن الاقتصاد الدولي؛

(ط) اعتماد التزام سياسي قوي، يسترشد بإطار تنظيمي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشكل تعاوني من أجل تحقيق تجسيد عمل خطة التنمية الإقليمية، بحيث يتجاوز مجرد التوقيع والتصديق على البروتوكولات والاتفاقات.

١٧- فيما يتعلق بإنشاء منبر لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة في الجنوب الأفريقي، وبالتصنيع الإقليمي، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) التصديق على وجه السرعة على الاتفاق ووضع استراتيجيات التنفيذ بطريقة تشاورية كاملة لضمان إدراج جميع القضايا والتحديات ذات الصلة في الانفتاح على الأسواق الخارجية في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمنطقة؛

(ب) تنسيق أطر السياسات والقوانين والهيئات التنظيمية في قطاع الخدمات لتسهيل انتقال رواد الأعمال في مجال الخدمات عبر المنطقة لاستغلال الفرص.

١٨ - فيما يتعلق بإنشاء منبر لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة في الجنوب الأفريقي وتسريع التصنيع الإقليمي، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات إقليمية لمنطقة التجارة الحرة لتوجيه الاستراتيجيات الوطنية وتيسير تطوير نهج منسق تجاه المنطقة في جميع أنحاء المنطقة؛

(ب) دعم الدول الأعضاء لمواءمة السياسات والأطر القانونية والتنظيمية في قطاع الخدمات على الصعيد الإقليمي لتيسير الاستثمارات عبر الحدود في قطاع الخدمات؛

(ج) إنشاء منصة يمكن للدول الأعضاء فيها عرض قطاعات خدماتها لتحفيز التعاون وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تحسين جودة المنتجات والخدمات.

١٩ - فيما يتعلق بدعم نمو القطاع الخاص واستدامته، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) استحداث آليات للتعاون بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، بما في ذلك المتطلبات الإلزامية لإقامة روابط تجارية بين تلك المؤسسات، لتوفير فرص التعلم، فضلاً عن تمكين المؤسسات الأصغر من المشاركة في العقود الكبيرة؛

(ب) الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والمرنة على السواء لتوفير بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص واستدامته، بما في ذلك ضمان تهيئة بيئة ملائمة وداعمة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

(ج) اعتماد نهج قائم على تطوير المنظومة البيئية، يشمل دعم المعلومات والخوافز، إلى جانب دعم الاستثمارات والتنفيذ، للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، من أجل تحقيق نتائج إيجابية شاملة وابتكارية ومستدامة ومرنة؛

(د) الاستثمار في برامج تطوير واستدامة المهارات في مجال ريادة الأعمال والأعمال التجارية في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال أطر مثل مراكز الابتكار، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية.

٢٠ - فيما يتعلق بإعادة البناء بشكل أفضل وأسرع والعودة بقوة وتجاوز جائحة كوفيد ١٩، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) القيام بتدخلات محددة الهدف بشكل جيد للتعامل بشكل حاسم مع الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة في سبيل إنقاذ الأرواح وسبل العيش، مع القضاء على الهدر والفساد؛

(ب) تعزيز نظام الإدارة المالية لضمان استخدام الموارد المالية والمادية التي يتم حشدتها استخداماً حكيماً والقضاء على حالات التسرب؛

(ج) وضع إطار عمل مستدام للتعاون بين عالم الصناعة والمؤسسات الأكاديمية لدعم البحوث الإنتاجية نحو تطوير حلول للتحديات التي تطرحها الجائحة؛

- (د) السعي بصورة استباقية إلى إعادة هيكلة الديون مع الدائنين والاتفاق على شروط لا تقوض قدرة البلدان على التعامل مع آثار الجائحة وغيرها من المتطلبات الاجتماعية الملحة؛
- (هـ) إقامة شراكات على الصعيد الإقليمي لتصنيع المنتجات التي يحتاج إليها القطاع الصحي، بما في ذلك تلك اللازمة للتعامل مع كوفيد ١٩ وجوائح أخرى من هذا القبيل؛
- (و) وضع سياسات واستراتيجيات من أجل التصدي لوقوع جوائح مماثلة والحيلولة دون حدوثها مستقبلاً، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المرتبطة بعمليات الإغلاق الاقتصادي وغيرها من القيود على العمليات التجارية؛
- (ز) استهداف قطاعات اقتصادية محددة عالية النمو، حيث ينشط القطاع الخاص بشكل كبير، في إعادة البناء بشكل أسرع وأفضل لتيسير العودة بقوة سريعاً؛
- (ح) وضع آليات واستراتيجيات لإطلاق العنان للتمويل المحلي نحو مبادرات من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك تلك التي تشمل القطاع الخاص المحلي، وإدماج ذلك في أطر السياسات الاقتصادية والمالية.
- ٢١- فيما يتعلق بدعم إعادة البناء بشكل أفضل وأسرع والعودة بقوة وتجاوز الجائحة، ينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:
- (أ) دعم جهود الدول الأعضاء في إعادة البناء بشكل أفضل (بما في ذلك البرامج الاجتماعية) والعودة بقوة وتجاوز مرحلة الجائحة، لا سيما باستخدام التمويل الميسر لتجنب زيادة مستويات المديونية؛
- (ب) تبادل الخبرات باستمرار مع مختلف الدول الأعضاء دعماً لجهود الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المباشر للمؤسسات والقطاع غير الرسمي؛
- (ج) حشد الدول المدينة من أجل الإعفاء من الديون ودعم تطور ونمو وإنعاش الصناعات ذات التأثير الكبير لتكون ركائز للتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة.
- ٢٢- فيما يتعلق بدعم إعادة البناء بشكل أفضل وأسرع والعودة بقوة وتجاوز الجائحة، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:
- (أ) دعم البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي لمعالجة أثر الجوائح في المستقبل، بما في ذلك من خلال مواءمة السياسات واعتماد نهج منسق لإنتاج وشراء الأدوية والمعدات المطلوبة؛
- (ب) تنفيذ وتسريع المبادرات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي إزاء تطوير سلاسل القيمة، يمكن بموجبه تحديد ودعم نقاط التقاطع الخاصة بمشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات المحتوى المحلي، ومن ثم تمكين تلك المؤسسات من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتعزيز تطور المزيد من الشركات الإقليمية الرائدة.

سادسا - السبيل للمضي قُدما

٢٣- أيدت اللجنة الحكومية الدولية توصيات فريق الخبراء المخصص خلال اجتماعه الذي تناول موضوع: "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي" (انظر المرفق).

٢٤- شددت اللجنة الحكومية الدولية على ما يلي:

(أ) الحاجة إلى الإسراع بتنفيذ توصيات فريق الخبراء المخصص لمواجهة التحديات في قطاع الخدمات في المنطقة، لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في السلع والخدمات على حد سواء؛

(ب) أن يواصل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي حث الدول الأعضاء في المنطقة على التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة وكذلك تقديم الدعم التقني لوضع استراتيجيات وطنية تمهيدا للتجارة كدول أطراف، حالما تبدأ التجارة في إطار الاتفاق؛

(ج) ضرورة أن يعمل المكتب دون الإقليمي لجنوب أفريقيا عن كثب مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والجهات المعنية الأخرى لدعم الدول الأعضاء للبناء بشكل أفضل وأسرع والعودة بقوة وتجاوز الجائحة؛

(د) تقديم توصيات الدراسات المتعلقة بالقطاع الخاص وقطاع الخدمات إلى الجهات المعنية، بما في ذلك أماننا الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من أجل تنفيذها؛

(هـ) الحاجة الماسة إلى أن تتابع الأمانة العرض الذي تقدمت به مالاوي لاستضافة الاجتماع السابع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي حتى يتسنى الشروع في التحضيرات اللازمة بشكل مبكر.

بيان شكر

٢٥- أعرب المندوبون والمشاركون في الاجتماع السادس والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب الأفريقي عن تقديرهم لقيادة ليسوتو في توجيه المداولات وصياغة التوصيات، وللأمانة على عملها الدؤوب في تنظيم الاجتماع الافتراضي الناجح للجنة الحكومية الدولية.

مرفق

تقرير فريق الخبراء المخصص عن اجتماعه الذي تناول موضوع: "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي"

أولا - افتتاح الجلسة

ألف - مقدمة

١- نظم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لفريق خبراء مخصص تحت عنوان: "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي". وعُقد الاجتماع عبر الإنترنت يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

٢- وكان الغرض من الاجتماع مناقشة حالة المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتحديات والفرص المتاحة لتطوير قطاعات الخدمات القابلة للتداول التجاري في منطقة الجنوب الأفريقي، وذلك من خلال استعراض نتائج وتوصيات دراسة أُجريت بتكليف من المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي بعنوان "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة في الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي".

باء - الحضور

٣- حضر الاجتماع أكثر من ٣٠ خبيرا في التجارة والتجارة في الخدمات والتكامل الإقليمي، إلى جانب كبار المفاوضين بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من المؤسسات العامة والخاصة التالية: أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وأمانة جماعة شرق أفريقيا؛ ومجلس التنمية الاقتصادية في موريشيوس؛ ومركز القانون التجاري؛ ومديرية التجارة بوزارة الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس؛ ومديرية التجارة بوزارة الصناعة والتجارة في موزامبيق؛ ومديرية التجارة والصناعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ومديرية التجارة بوزارة الصناعة والتجارة في ليسوتو؛ ومديرية التجارة بوزارة التجارة والصناعة في زامبيا؛ ومركز التجارة الدولية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وجامعة لافال؛ ومؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الدولية؛ وجامعة زامبيا؛ وجامعة إبادان؛ ومعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية؛ وجامعة ويتواترسراند؛ ومؤسسة استشارات الاقتصاد الدولية المحدودة؛ والمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وشعبة التكامل الإقليمي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومركز السياسة التجارية الأفريقية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي.

جيم - كلمات افتتاحية

٤- ألقى السيد سينزو مولانغا، مدير المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، كلمات ترحيبية. وأدى بيان افتتاحي مدير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة والصناعة في إسواتيني، السيد ملوليكسي س. دلاميني، الذي ترأس اجتماع فريق الخبراء المخصص والاجتماع الخامس والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب

الأفريقي.

ثانيا - اعتماد جدول الأعمال

٥- اعتمد جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - الجلسة الافتتاحية.
- ٢ - الجلسة ١ - نظرة عامة على قطاعات الخدمات والخدمات القابلة للتداول في الجنوب الأفريقي: الخصائص، ونقاط القوة، ومواطن الضعف، ودراسات حالات، والدروس المستفادة.
- ٣ - الجلسة ٢ - التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الوضع الراهن في الجنوب الأفريقي.
- ٤ - الجلسة ٣ - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتجارة الخدمات: الفرص والاستراتيجيات المتاحة للجنوب الأفريقي وخبرات من مناطق أخرى.
- ٥ - اختتام الجلسة.

ثالثا - وقائع المداولات

٦ - استعرض الخبراء نتائج وتوصيات الدراسة التي أُجريت بتكليف من المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، وذلك بالتركيز على الكيفية التي يمكن بها للجنوب الأفريقي مواجهة التحديات في قطاع الخدمات والاستفادة من الفرص المصاحبة لإقامة قطاعات خدمات تنافسية وفعالة ورسمية وعالية القيمة يمكن أن تعطي دفعا للتجارة في الخدمات في المنطقة وتدعم عملية التصنيع، وتعزز إيجاد فرص عمل لائقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأستكمل الاستعراض بعروض ومدخلات قدمها مناقشون وخبراء مدعوون آخرون.

رابعا - التوصيات

٧ - في سبيل تعزيز سياق الدراسة ومضمونها وهيكلها ونسقتها وتوصياتها، أوصى الخبراء بما يلي:

- (أ) إدراج تحليل عن أثر جائحة كوفيد ١٩ على التجارة في مجال الخدمات في الجنوب الأفريقي، وتحديد آثارها على التجارة الإقليمية والمحلية في الخدمات، لا سيما في مجالات النقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ب) تحليل الأسلوب ٣ في تجارة الخدمات، لا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، وما يتصل بذلك من آثار وانعكاسات؛
- (ج) إدراج مراجع في الدراسات الخاصة بأفريقيا بشأن تجارة الخدمات (حالة قطاع الخدمات في القارة)؛
- (د) تقديم مزيد من الأمثلة المروية وأمثلة الحالات عن التجارة في الخدمات في المنطقة، مع تحليل النجاحات

والإخفاقات والدروس المستفادة؛

(هـ) معالجة العمل غير الرسمي في قطاع الخدمات وآثاره على السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الخدمات القابلة للتداول التجاري في المنطقة؛

(و) إجراء تحليل أعمق وأوسع نطاقاً لنقاط الضعف والقوة في قطاع الخدمات في المنطقة؛

(ز) وضع الحواجز التنظيمية للتجارة في الخدمات والإصلاحات التنظيمية اللازمة في جميع أنحاء المنطقة لترسيخ التنمية الإقليمية للقطاع؛

(ح) معالجة مشكلة المفاوضات المتعددة والمتوازية المستمرة وآثارها على تنمية التجارة في الخدمات في الجنوب الأفريقي؛

(ط) تعزيز النقاش بشأن الرقمنة، وإمكانية إطلاق قطاعات جديدة (مثل التكنولوجيا المالية) والتجارة الرقمية في الخدمات؛

(ي) معالجة أثر الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والحاجة إليها في جميع الدول الأعضاء؛

(ك) توسيع نطاق الفرص المتاحة للجنوب الأفريقي (أي القطاعات/القطاعات الفرعية/نقاط دخول في سلاسل الخدمات المضيفة للقيمة والقطاعات التي تتيح مجالاً للتجارة عبر الحدود)؛

(ل) تعزيز الخطاب المتعلق بزيادة إنتاج واستخدام وبيع الخدمات في سلاسل القيمة في مجال التصنيع والخدمات وما يترتب عن ذلك من آثار؛

(م) تعزيز التوصيات المتعلقة بالسياسات استناداً إلى المناقشات والعروض التي قُدمت في الاجتماع؛

(ن) تقديم اقتراحات بشأن كيفية تحسين مواءمة أحكام التجارة في الخدمات عبر منطقة التجارة الحرة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بطريقة منسقة ومتسقة.

٨- وأوصى الخبراء الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين باتخاذ إجراءات للتصدي للتحديات وإتاحة الفرص أمام قطاع الخدمات.

٩- ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات وتنفيذها لتيسير تحرير قطاع الخدمات؛

(ب) تعزيز القدرات على الصعيد الوطني لقياس مساهمة الخدمات والتجارة في الخدمات كجزء من الإحصاءات الوطنية والإقليمية؛

(ج) تعزيز حصول شركات الخدمات على التمويل التجاري، بدلاً من شركات السلع فقط؛

- (د) تيسير عقود المشتريات العامة للشركات في قطاع الخدمات، على غرار قطاع السلع؛
- (هـ) جذب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى قطاع الخدمات، وليس قطاع السلع فحسب، وذلك أيضا كجزء من تعزيز توافر التمويل الأجنبي؛
- (و) منح الأولوية للتنمية في خدمات الهياكل الأساسية، نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه الهياكل الأساسية في ترسيخ القدرة التنافسية في التجارة في السلع والخدمات على السواء؛
- (ز) تسخير التكنولوجيات الرقمية لتحسين القدرة التنافسية في قطاع الخدمات وإطلاق العنان للتجارة في الخدمات التي كانت حتى الآن غير قابلة للتداول (مثل التعليم والصحة) من خلال الوسائل البعيدة؛
- (ح) تعزيز تنمية المهارات الرقمية وتيسير نظام لدعم ريادة الأعمال الرقمية كجزء من الاستفادة من الرقمنة لتطوير خدمات الدعم؛
- (ط) حماية العلامات التجارية وحقوق النشر وبراءات الاختراع، ووضع نظام لحقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني والقاري؛
- (ي) وضع منظومة بيئية محكمة للتجارة الإلكترونية/التجارة الرقمية، بما في ذلك السياسات واللوائح والتشريعات والبروتوكولات لنقل البيانات وحمايتها؛
- (ك) تشجيع التنوع داخل القطاعات الفرعية للخدمات من خلال استراتيجيات محددة الأهداف؛
- (ل) وضع استراتيجية شاملة للنطاق العريض، مصحوبة باستعراض لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القانونية والتنظيمية وتعزيز إطار الأمن المعلوماتي؛
- (م) حل مشكلة الحواجز التنظيمية أمام التجارة في الخدمات التي تميل إلى أن تكون أعلى من الحواجز أمام تجارة السلع؛
- (ن) الحد من التعقيد التنظيمي من خلال تحديث اللوائح للقضاء على الأساليب التي تقوض ممارسة الأعمال التجارية؛
- (س) تعزيز التعاون بين المصارف المركزية لإنشاء وتحسين آليات تخليص المدفوعات، وذلك مثلا من خلال مبادرات عموم أفريقيا من قبيل نظام عموم أفريقيا للمدفوعات والتسويات؛
- (ع) تحرير التدفقات المالية داخل أفريقيا بالنسبة للمدفوعات في التجارة الرقمية؛
- (ف) إسماع صوت الفاعلين الصغار والشركات الناشئة، وذلك في الكيانات العاملة في الصناعة التنموية؛
- (ص) التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان تمتع البلدان بفوائد الدول الأطراف.

١٠- ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

- (أ) التشجيع على مواءمة الأطر السياسية والتنظيمية في قطاع الخدمات من أجل إزالة الفوارق على المستوى القطري لتيسير التنمية الإقليمية لقطاع الخدمات؛
- (ب) مواءمة المفاوضات والاتفاقات في الحالات التي تنتمي فيها الدول الأعضاء الإقليمية إلى عدة جماعات اقتصادية إقليمية (على سبيل المثال، هناك مفاوضات على أربعة مستويات لبعض الدول الأعضاء - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الثلاثية،^(١) ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية- وأحيانا تختلف العروض والاتفاقات، بل وقد تكون متناقضة)؛
- (ج) تحسين البيئة التنظيمية في قطاع الخدمات لضمان وجود لوائح سليمة وواضحة لتيسير المفاوضات؛
- (د) تيسير الانتقال الحر للسلع والأشخاص في المنطقة دون الإقليمية؛
- (هـ) تشجيع التجميع الإقليمي لشركات الخدمات لتيسير تطور وفورات الحجم؛
- (و) إنشاء مراكز لتقديم الخدمات الإقليمية للمنطقة دون الإقليمية والقارة بأسرها؛
- (ز) تشجيع إنشاء مراكز للملكية الفكرية تركز على أفريقيا؛
- (ح) وضع منصات تسوية للمعاملات واستخدامها؛
- (ط) وضع قواعد بيانات على نطاق المنطقة عن قطاع الخدمات لتيسير وضع السياسات الاستراتيجية السليمة؛
- (ي) إنشاء منبر يمكن للدول الأعضاء فيه أن تتبادل أفضل الممارسات في قطاع الخدمات، فضلا عن بيع خدماتها على نحو تنافسي؛
- (ك) اعتماد نهج تعاونية من خلال زيادة الحوار وتبادل المعلومات بين مجتمعات التجارة والهجرة (العمالة) والقطاع الخاص وعلى طول الممرات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

خامسا- السبيل للمضي قُدما

١١- أوصى الخبراء بتنقيح التقرير استنادا إلى هذه التوصيات، وتبادلته في غضون الأسابيع الثلاثة المقبلة لفترة استعراض نهائي مدتها أسبوعان. وسيضع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي الصيغة النهائية للتقرير بعد أن يجيزه الخبراء في الاستعراض الذي جرى بعد الاجتماع.

^(١) بين الكوميسا والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.